استعادة المساحة الآمنة: العنف الرقمي، التهديد الذي تتعرض له النساء الليبيات، والطلب العاجل على الحماية

العنف الرقمي ضد النساء والفتيات في ليبيا لم يعد ظاهرة معزولة؛ إنه تهديد حرج ومنهجي يستخدم التكنولوجيا كسلاح لاستمرار وتضخيم العنف القائم على النوع الاجتماعي. هذه الإساءة — التي تتراوح بين المطاردة الإلكترونية ومشاركة الصور دون موافقة إلى التشهير المستهدف — لها عواقب وخيمة تتجاوز الشاشة بكثير.

في سياق يتسم بهشاشة مؤسسية وتحديات أمنية معقدة، أصبح المجال الرقمي أداة قوية لفرض السيطرة الأبية، وإسكات الناشطات والصحفيات والشخصيات العامة. والأهم من ذلك، في ليبيا، أن الإساءة الرقمية تعتبر مقدمة لانتهاكات حقوق الإنسان الشديدة في العالم الحقيقي، بما في ذلك العنف الجسدي، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري. يتفاقم الخطر الحالي بشكل كبير بسبب فشل السلطات الليبية في وضع أطر قانونية وقائية، وفي بعض الحالات، استغلال التواصل الرقمي من قبل جهات مؤسسية وغير حكومية لاستهداف النساء.

ضمن إطار الستة عشر يوما من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي (25 نوفمبر – 10 ديسمبر)، يهدف المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب (LAN) إلى تعبئة استجابة موحدة لاستعادة وتأمين المساحات الرقمية الضرورية لسلامة النساء ومشاركتهن وتعبيرهن.

I. تعريف الأزمة

العنف الرقمي كعنف قائم على النوع الاجتماعي: في السياق الليبي، تنتشر أعمال العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي وتشمل نشر المعلومات الشخصية الخاصة لتحريض المضايقات خارج الإنترنت، والمطاردة الإلكترونية والتحرش من خلال التهديدات المستهدفة المتكررة، ومشاركة صور حميمة دون موافقة (وغالبا ما يشار إليها باسم 'انتقام الإباحي')، وحملات منهجية من خطاب الكراهية والتشهير تهدف إلى تشويه سمعة النساء بناء على جنسهن أو دورهن في الفضاء العام.

المسؤولية المؤسسية، فجوات البيانات، والهشاشة: توسع وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب غياب السيطرة المركزية للدولة، والأمن الضعيف، وبيئة صعبة للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، يخلق خطرا متزايدا. غالبا ما تستغل الأدوات الرقمية من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية والأفراد للسيطرة على النساء اللواتي يتحدين الأدوار الجنسية التقليدية أو يشاركن في الخطاب العام. يتفاقم هذا الخطر مع انتشار الخطاب العنصري والمعادي للمهاجرين عبر المنصات، مما يترك النساء المهاجرات وطالبات اللجوء عرضة بشكل غير متناسب للإساءة المستهدفة والاستغلال والعنف الذي تمارسه الدولة.

على الرغم من تفاقم الظاهرة، لا تزال هناك فجوات كبيرة في البيانات بسبب معدلات الإبلاغ المنخفضة للغاية وغياب آلية وطنية موحدة لجمع المعلومات الدقيقة، مما يؤدي إلى فهم مشوه للحجم الحقيقي للعنف الرقمي في ليبيا.

تتحمل السلطات الليبية المسؤولية المباشرة عن فجوات البيانات والأمن، سواء بسبب عدم كفاية القوانين القائمة أو الفشل في محاسبة الجناة. علاوة على ذلك، فإن استخدام المحتوى الرقمي كذريعة للاعتقال والاحتجاز التعسفي ينتهك بشكل جذري التزام الدولة بحماية مواطنيها.

II. العواقب في السياق الليبي

الأثر النفسي والاجتماعي: يسبب العنف الرقمي ضررا عميقا ومنهجيا، يمتد إلى ما هو أبعد من المجال الإلكتروني. تؤكد الأدلة التي وثقها أعضاء LAN أن العواقب تشمل صدمة نفسية شديدة، تظهر على شكل قلق حاد، اضطرابات في النوم،

وشعور واسع بالخوف وفقدان السيطرة على الخصوصية الشخصية. تستخدم هذه الانتهاكات المرتبطة بالنوع الاجتماعي بشكل استراتيجي لتفكيك سمعة الضحايا، وفرض العزلة الاجتماعية، والتسبب في فقدان الفرص المهنية أو التعليمية.

حصلت LAN على أدلة صحيحة تثبت أن عدة ناجيات تعرضن للتعذيب في الاحتجاز نتيجة للعنف الرقمي الذي انتقل إلى العالم الحقيقي يكافحن حاليا عواقب اجتماعية كارثية. لم تضطر الناجيات فقط إلى التخلي عن نشاطهن أو أنه تم طردهن من وظائفهن، بل سجن الكثير منهن أيضا في منازلهن من قبل عائلاتهن، وأجبرن على الطلاق، وفقدت العديد من الأمهات حضانة أطفالهن. إن الأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن هذا العنف واسعة النطاق، وتؤثر على الضحايا' والأسر والأطفال في العديد من المجالات العامة، مما يؤدي إلى تآكل حقهم الأساسي في المشاركة العامة والسلامة.

من الإساءة الرقمية إلى العنف الواقعي: بعيدا عن الأثر النفسي، يستخدم العنف الرقمي عمدا كسلاح سياسي لإسكات الناشطات والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، مما يضيق فعليا المساحة المتاحة للنساء للمساهمة في استقرار ليبيا. يتصاعد هذا العداء عبر الإنترنت بشكل روتيني إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في العالم الحقيقي، حيث يعمل التشهير والتهديدات المستهدفة كمقدمة مباشرة للانتهاكات المالية والاستغلال الجنسي والاحتجاز التعسفي والاستدعاءات "غير الرسمية" بناءً على المنشورات عبر الإنترنت. في أبشع أشكاله، يسهل الاستهداف الرقمي المنهجي للنساء في ليبيا عمليات الاخفاء القسري، حيث يستخدم المحتوى الإلكتروني كسلاح من قبل جهات حكومية وغير حكومية لتحديد هوية الضحايا وعزلهن وخطفهم، مما يرسخ حقيقة أن الظهور على الإنترنت أصبح عبئا أمنيا حاسما.

<u>دراسة حالة:</u> استهداف وداد الشريقي: توضح حالة وداد الشريقي هذا المسار المروع بشكل مثالي. بدأت محنتها باستهداف رقمي منهجي، بما في ذلك تهديدات متكررة ومحاولات اختراق، قبل أن تتصاعد إلى خيانة مؤسسية جسيمة حيث كشفت النيابة العامة بياناتها الحساسة—وتحديدا رقم هاتف والدتها—لعضو في ميليشيا استخدمها لتسهيل اختطافها. على الرغم من شدة هذه التهديدات بالقتل والابتزاز، تم تصنيف شكواها القانونية كجنحة بسيطة، مما يبرز فشل النظام القضائي في الاعتراف بالعنف الرقمي كتهديد قاتل. وجاء هذا العنف الأخير بعد سنوات من المضايقات التي يعود تاريخها إلى عام 2016، عندما تم استخدام تسريبات صور خبيثة في محاولة لطردها من الجامعة، مما يدل على كيفية استخدام الأدوات الرقمية باستمرار لمعاقبة النساء على وجودهن في الأماكن العامة.

III. فجوات المساءلة القانونية ومنصات التواصل الاجتماعي

الفراغ القانوني في ليبيا: لم تصمم القوانين الليبية القائمة لمعالجة الطبيعة المعقدة العابرة للحدود للعنف الرقمي، مما أدى إلى فراغ قانوني كبير. كما كان تنفيذ قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 5 لعام 2022 منذ عام 2023 مصدر قلق بالغ: فبدلاً من حماية الضحايا، يُستخدم القانون لتقييد حرية المرأة في التعبير وتبرير الاعتقالات التعسفية بناءً على اتهامات غامضة بـ "انتهاك الآداب العامة" عبر الإنترنت. والأهم من ذلك، أن قانون الجرائم الإلكترونية لا يزال غير كاف لأنه يركز بشكل أساسي على الأمن السيبراني أو التشهير العام ويفشل في تجريم الطبيعة الجندرية للانتهاكات بشكل صريح مثل مشاركة الصور دون موافقة أو كشف الهوية عندما تكون موجهة للنساء. بينما توجد مسودة قانون لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات تعالج العنف الرقمي تحديدا، فإن عدم التصديق عليه يترك الضحايا دون حماية من تشريعات شاملة خاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

تضمن هذه الفجوة التشريعية أن السلطات غالبا ما تستغل القوانين القائمة لتبرير اعتقال وملاحقة ضحايا العنف الرقمي، بدلا من الجناة. وتزداد الأمور سوءا بسبب أنه رغم أن الحكومة الغربية أنشأت آلية مخصصة للإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات في عام 2023—والتي دفعت إلى مبادرة مماثلة في الشرق—إلا أن هذه الآليات تواجه قيودا كبيرة بسبب الوصمة الاجتماعية، والخوف من الإبلاغ، وانعدام الثقة. وهذا يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع المؤسسي الكامل على هذه القنوات وتوسيعها لضمان سلامة الضحايا وسريتهم.

فشل منصات التواصل الاجتماعي ومساءلة الشركات التقنية: منصات التواصل الاجتماعي الدولية الكبرى (مثل فيسبوك وواتساب التي تمتلكها ميتا) ليست فوق القانون ويجب محاسبتها بموجب الأطر الوطنية والدولية لحقوق الإنسان عن

الأضرار التي يتم تسهيلها على شبكاتها. وقد أظهرت هذه الشركات إخفاقات رئيسية في توفير الحماية الكافية لمستخدميها الليبيين. وتشمل هذه الإخفاقات استجابات بطيئة وغير متسقة وغير موجودة في كثير من الأحيان لتقارير الانتهاكات بسبب عدم كفاية القدرة على الاعتدال باللغة العربية.

علاوة على ذلك، غالبا ما تؤدي حوكمة الشركات والأولويات المتغيرة إلى تحيزات نظامية تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفئات المهمشة، مما يؤدي إلى تطبيق غير متسق لسياسات السلامة. ويتفاقم هذا الافتقار إلى المساءلة بسبب الفشل في وضع بروتوكولات متخصصة للتحقق السريع وحماية المستخدمين المعرضين للخطر، مثل المدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي يُعرف أنهن أهداف لتهديدات متطورة ومستدامة، مما يسمح فعليًا بازدهار الإفلات من العقاب.

IV. التوصيات

ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى التعبئة الفورية لاستعادة مساحة آمنة للنساء في ليبيا.

إلى السلطات الليبية:

1. الإصلاح التشريعي: تعديل قانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات بشكل عاجل لتجريم العنف الرقمي (الكشف عن الهوية الشخصية، الابتزاز، التحرش) كانتهاكات مستقلة بدلا من جنح بسيطة، والمصادقة على مسودة قانون مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

2. ضمان المساءلة: التحقيق ومقاضاة الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تستخدم البيانات الرقمية كسلاح لتسهيل الاحتجاز التعسفي أو الأذى الجسدي للنساء، مع الأخذ في الاعتبار نقاط ضعف متقاطعة، بما في ذلك تلك المبنية على حالة الهجرة أو العرق.

3. تعزيز وتوسيع آليات الإبلاغ: تعزيز آلية الإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات التي أنشئت في الغرب. يجب توسيع هذه الآلية لتصبح منصة وطنية آمنة لجمع بيانات دقيقة حول العنف الرقمي، مع معالجة القيود القائمة مثل الوصمة الاجتماعية وانعدام الثقة العامة، وضمان حصول جميع العاملين الأمنيين والقضائيين على تدريب متخصص حول مسارات الإحالة التي تركز على الضحايا.

4. التعليم الرقمي: دمج برامج توعية رقمية فعالة في المدارس والمعاهد والجامعات. ويشمل ذلك إدخال مفاهيم الأمن الرقمي في المناهج الدراسية وتقديم شروحات ودورات إلزامية حول المخاطر المرتبطة بالابتزاز الإلكتروني والتنمر السيبراني.

إلى الشركات التقنية ومنصات التواصل الاجتماعي:

1. المراقبة والمراقبة الثقافية المعتمدة: تعزيز المراقبة الرقمية المتقدمة لتوثيق القمع المنهجي واستخدام أدوات متقدمة مثل التزييف العميق. زيادة كبيرة من قدرة الرقابة البشرية باللغة العربية، مما يضمن الكفاءة الثقافية، والحساسية الجندرية، والمساءلة عن التحيزات النظامية التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والمستخدمين المهمشين.

2. العناية الواجبة الدولية في حقوق الإنسان: إنشاء عمليات تدقيق مستحقة في حقوق الإنسان تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال وحقوق الإنسان (UNGPs) والأطر الدولية لحقوق الإنسان، خاصة في المناطق عالية الخطورة مثل ليبيا، والالتزام بمعالجة الأضرار الناتجة عن فشل المنصات وعدم اتساق تطبيق السياسات.

نشرته:

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب (LAN)